جمع القرآن ونسخه في المصاحف[*]

[جمع القرآن على عهد أبي بكر]

روى البخاري في صحيحه[1]: عن زيد بن ثابت قال: أرسلَ إليَّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة[2]، فإذا عمر بن الخطاب[3] عنده، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقُرّاء القرآن، وإني أخشى أن يستحرَّ القتل بالمواطن[4]، فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. قلت لعمر: كيف نفعل شيئًا لم يفعله رسول ﷺ (صلّى الله عليه وسلّم) ؟ قال عمر: والله إن هذا خير[5]. فلم يزل عمر يُراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، وقد رأيت[6]، في ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: وقال أبو بكر: إنك رجل شابّ عاقل لا أتَّهمك[7]، وقد كنتَ تكتُب الوحي لرسول الله ﷺ (صلّى الله عليه وسلّم)، فتتَبَّع القرآن واجمَعْه. قال زيد: فوالله لو كلَّفني[8] نقل جبل من الجبال، ما كان بأثقل عليّ مِمّا أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلون شيئًا لم يفعله رسول الله ﷺ

---

[*]- البرهان في علوم القرآن 233/1 - 240.
[1]- في كتاب فضائل القرآن.
[2]- فيها استشهد من الصحابة نحو أربعمائة وخمسين، وجملة القتلى من المسلمين نحو ألف، وانظر تاريخ الطبري حوادث سنتي 11، 12.
[3]- من صحيح البخاري.
[4]- في الصحيح: «بالقراءة في المواطن».
[5]- في الصحيح: «هذا والله خير».
[6]- في الصحيح: «ورأيت».
[7]- في الصحيح: «لا نتهمك».
[8]- في الصحيح: «لو كلفوني».

(صلّى الله عليه وسلّم) ؟ قال: هو والله خير. فلم يزل أبو بكر يُراجعني، حتى شرح الله صدري للذي شرح الله صدر أبي بكر وعمر، فتتبَّعتُ القرآن أجمعه من العُسُب[9]، واللّخاف[10]، وصدور الرجال، حتى وجدت آخر التوبة ﴿ لَقَدۡ جَآءَكُمۡ ﴾ (التوبة: ١٢٨) مع أبي خزيمة الأنصاريّ الذي جعل النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) شهادته بشهادة رجلين، لم أجدها مع أحد غيره، فألحقتُها في سورتها، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حتى قبض، ثم عند حفصة بنت عمر.

وفي رواية قال ابن شهاب[11]: وأخبرني خارجة بن زيد سمع زيد بن ثابت يقول: فَقَدْت آيةً من الأحزاب حين نسخنا المصحف؛ قد كنت أسمع رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقرأ بها، لم أجدها مع أحد إلا مع خزيمة الأنصاري ﴿ مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِ ﴾ (الأحزاب: ٢٣) فألحقناها في سورتها. وخزيمة الأنصاري شهادته بشهادتين.

وقول زيد: «لم أجدها إلا مع خزيمة» ليس فيه إثباتُ القرآن بخبر الواحد، لأن زيدًا كان قد سمعها، وعلم موضعها في سورة الأحزاب بتعليم النبي (صلّى الله عليه وسلّم) ، وكذلك غيره من الصحابة ثم نسيها، فلما سمع ذكره. وتتبُّعُه للرجال كان للاستظهار، لا لاستحداث العلم. وسيأتي أن الذين كانوا يحفظون القرآن من الصحابة على عهد رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أربعة، والمراد: أنّ هؤلاء كانوا اشتهروا به، فقد ثبت أن غيرهم حفظه، وثبت أن القرآن مجموعة محفوظ كلُّه في صدور الرجال أيام حياة النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، مؤلّفًا على هذا التأليف، إلا سورة براءة.

قال ابن عباس: قلت لعثمان: ما حملكم أن عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، والى براءة وهي من المئين، فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

---

[9]- العسيب: جريد النخل إذا نحى عنه خوصه.
[10]- اللخاف: حجارة بيض عريضة رقاق، واحدها لخفة.
[11]- صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن.

(الفاتحة: ١) قال عثمان: كان رسول ﷺ (صلّى الله عليه وسلّم) مما يأتي عليه الزمان، وتنزل عليه السور، وكان إذا نزل عليه شيء دعا بعض من كان يكتبه فقال: ضَعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا، وكذا، وكانت «الأنفال» من أوائل ما نزل من المدينة، وكانت «براءة» من آخر القرآن، وكانت قصتها شبيهة بقصتها فقبض رسول ﷺ (صلّى الله عليه وسلّم) ولم يبين لنا أنها منها؛ فمن أجل ذلك قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ (الفاتحة: ١)، ثم كتبت. فثبت أنَّ القرآن كان على هذا التأليف والجمع في زمن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) ، وإنما ترك جمعه في مصحف واحد، لأنّ النسخ كان يَرِدُ على بعض، فلو جمعه، ثم رفعت تلاوة بعض لأدّى إلى الاختلاف، واختلاط الدين، فحفظه ﷻ في القلوب إلى انقضاء زمان النسخ، ثمّ وفّق لجمعه الخلفاء الراشدين.

نسخ القرآن في المصاحف:

واعلم أنه قد اشتهر أن عثمان هو أول من جمع المصاحف، وليس كذلك لما بيّناه، بل أول من جمعها في مصحف واحد الصدِّيق، ثم أمر عثمان حين خاف الاختلاف في القراءة بتحويله منها إلى المصاحف؛ هكذا نقله البيهقي.

قال: وقد روَينا عن زيد بن ثابت أنّ التأليف كان في زمن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) ، وروينا عنه أن الجمع في المصحف كان في زمن أبي بكر، والنسخ في المصاحف في زمن عثمان، وكان ما يجمعون وينسخون معلومًا لهم، بما كان مثبتًا في صدور الرجال، وذلك كلّه بمشورة من حضره من الصحابة، وارتضاه علي بن أبي طالب، وحمِد أثره فيه.

وذكر غيره أنَّ الذي استبدَّ به عثمان جمعُ الناس على قراءة محصورة، والمنع من غير ذلك، قال القاضي أبو بكر في «الانتصار»: لم يقصد عثمان قَصْدَ أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لَوْحين، وإنما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بمصحف لا تقديم فيه، ولا تأخير، ولا تأويل أُثْبِتَ مع تنزيل. ومنسوخ تلاوته كُتِبَ مع مثبت رسمه، ومفروض قراءته وحفظه، خشية دخول الفساد، والشبهة على من يأتي بعد.

وقد روى البخاري في صحيحه[12] عن أنس أن حذيفة بن اليمان قدِم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية، وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، وقال[13] حذيفة لعثمان: أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب[14] اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك؛ فأرسلت بها إليه، فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف. قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن، فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم. ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان الصّحُف إلى حفصة، وأرسل في كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة، أو مصحف أن يحرق.

وفي هذه إثبات ظاهر أنّ الصحابة جمعوا بين الدفتين القرآن المنزّل من غير زيادة ولا نقص. والذي حملهم على جمعه ما جاء في الحديث أنّه كان مفرّقًا في العُسُب واللّحاف، وصدور الرجال، فخافوا ذهاب بعضه بذهاب حفظته، فجمعوه، وكتبوه كما سمعوه من النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) ، من غير أن قدّموا شيئًا أو أخّروا. وهذا الترتيب كان منه (صلّى الله عليه وسلّم) بتوقيف لهم على ذلك؛ وأن هذه الآية عقب تلك الآية، فثبت أن سَعْي الصحابة في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيب، فإن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب الذي هو في مصاحفنا الآن، أنزله الله جملة واحدة إلى سماء الدنيا كما قال الله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ (البقرة: ١٨٥) وقال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ (القدر: ١)، ثم كان ينزل مفرَّقًا على رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) مدة حياته عند الحاجة، كما قال تعالى: ﴿ وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ (الإسراء: ١٠٦) فترتيب النزول غير ترتيب التلاوة، وكان هذا الاتفاق من الصحابة سببًا لبقاء القرآن في الأمة، ورحمة من الله على

12- صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن.
13- في كتاب فضائل القرآن.
14- من صحيح البخاري.

عباده، وتسهيلاً وتحقيقًا لوعده بحفظه؛ كما قال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ (الحجر: ٩) وزال بذلك الاختلاف، واتفقت الكلمة.

قال أبو عبد الرحمن السلميّ: كانت قراءة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وزيد بن ثابت، والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرءون القراءة العامة، التي قرأها رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه، وكان زيد قد شهد العرْضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده الصديق في جمعه، وولاّه عثمان كتبة المصحف.

وقال أبو الحسين بن فارس في «المسائل الخمس»: جمع القرآن على ضربين: أحدهما تأليف السُّور، كتقديم السبع الطوال، وتعقيبها بالمئين، فهذا الضرب هو الذي تولته الصحابة، وأما الجمع الآخر – وهو جمع الآيات في السور – فهو توقيفي تولاّه النبي (صلّى الله عليه وسلّم) .

وقال الحاكم في المستدرك: وقد روى حديث عبد الرحمن بن شماس عن زيد بن ثابت قال: كنّا عند رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) نؤلّف القرآن من الرقاع.. الحديث، قال: وفيه البيان الواضح أن جمع القرآن لم يكن مرة واحدة، فقد جُمع بعضه بحضرة النبي (صلّى الله عليه وسلّم) ، ثم جمع بحضرة الصديق؛ والجمع الثالث، وهو ترتيب السور كان في خلافة عثمان.

وقال الإمام أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبيّ في كتاب «فهم السنن»: كتابة القرآن ليست محدثة، فإنه (صلّى الله عليه وسلّم) كان يأمر بكتابته، ولكنه كان مفرّقًا في الرقاع، والأكتاف والعُسُب؛ وإنّما أمر الصِّدّيق بنسخها من مكان إلى مكان، وكان ذلك بمنزلة أوراق وجدت في بيت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) ، فيها القرآن منتشر، فجمعها جامع، وربطها بخيط حتى لا يضيع منها شيء.

فإن قيل: كيف وقعت الثقة بأصحاب الرقاع، وصدور الرجال؟ قيل: لأنهم كانوا يُبدون عن تأليف مُعْجز، ونظم معروف، وقد شاهدوا تلاوته من النبي (صلّى الله عليه وسلّم) عشرين سنة، فكان تزويد ما ليس منه مأمونًا، وإنما كان الخوف من ذهاب شيء من صحيحه.

فإن قيل: كيف لم يفعل رسول ﷲ (صلّى الله عليه وسلّم) ذلك؟ قيل: لأن ﷲ تعالى كان قد أمّنه من النسيان بقوله: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾(الأعلى: ٦ – ٧) أن يرفع حكمه بالنسخ، فحين وقع الخوف من نسيان الخلق حدث ما لم يكن، فأحدث بضبطه ما لم يُحتج إليه قبل ذلك.

وفي قول زيد بن ثابت: «فجمعته من الرقاع، والأكتاف، وصدور الرجال» ما أوهم بعض الناس أن أحدًا لم يجمع القرآن في عهد رسول ﷲ (صلّى الله عليه وسلّم) ، وأنّ مَنْ قال إنه جمع القرآن أبيّ بن كعب وزيد ليس بمحفوظ. وليس الأمر على ما أوْهَمَ، وإنما طُلِبَ القرآن متفرقًا ليعارض بالمجتمع عند من بقي ممن جمع القرآن ليشترك الجميع في علم ما جمع، فلا يغيب عن جمع القرآن أحد عنده منه شيء، ولا يرتاب أحدٌ فيما يودع المصحف، ولا يشكو في أنه جمع عن ملأٍ منهم.

فأما قوله: «وجدت آخر براءة مع خزيمة بن ثابت، ولم أجدها مع غيره»، يعني ممن كانوا في طبقة خزيمة ممن لم يجمع القرآن.

وأما أبيّ بن كعب، وعبدﷲ بن مسعود، ومُعاذ بن جبل، فبغير شكٍّ جمعوا القرآن، والدلائل عليه متظاهرة، قال: ولهذا المعنى لم يجمعوا السنن في كتاب، إذ لم يمكن ضبطها كما ضبط القرآن. قال: ومن الدليل على ذلك أنّ تلك المصاحف التي كتب منها القرآن كانت عند الصدِّيق لتكون إمامًا ولم تُفارق الصدّيق في حياته، ولا عمر أيامه. ثم كانت عند حفصة لا تُمكّن منها، ولما احتيج إلى جمع الناس على قراءة واحدة، وقع الاختيار عليها في أيام عثمان، فأخذ ذلك الإمام، ونُسخ في المصاحف التي بعث بها إلى الكوفة، وكان الناس متروكين على قراءة ما يحفظون من قراءتهم المختلفة، حتى خيف الفساد، فجمعوا على القراءة التي نحن عليها. قال: والمشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان رضي ﷲ عنه، وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحدٍ على اختيارٍ وقع بينه، وبين منْ شهده من المهاجرين، والأنصار لما خشيَ الفتنة عند اختلاف أهل العراق، والشام في حروف القراءات، والقرآن. وأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن، فأمّا السابق إلى جمع الجملة فهو الصدّيق، روى عن علي أنه قال: رحم ﷲ أبا بكر! هو أول من جمع بين اللوحين، ولم يحتج الصحابة في أيام أبي بكر، وعمر إلى جمعه على

وجه ما جمعه عثمان؛ لأنه لم يحدث في أيامهما من الخلاف فيه ما حدث في زمن عثمان، ولقد وُفّق لأمر عظيم، ورفع الاختلاف، وجمع الكلمة، وأراح الأمة.

وأما تعلق الروافض بأن عثمان أحرقَ المصاحف فإنه جهل منهم وعمًى، فإنّ هذا من فضائله وعلمه؛ فإنه أصلح، ولمّ الشَّعث، وكان ذلك واجبًا عليه، ولو تركه لعصى، لما فيه من التضييع، وحاشاه من ذلك. وقولهم: إنه سبق إلى ذلك ممنوع لما بيّنّاه أنه كُتب في زمن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) في الرّقاع، والأكتاف، وأنه في زمن الصدّيق جمعه في حرف واحد.

قال: وأما قولهم: إنه أحرق المصاحف، فإنه غير ثابت، ولو ثبت لوجب حمله على أنه أحرق مصاحف قد أودعت ما لا يحلّ قراءته.

وفي الجملة إنه إمام عدْل غير معاند، ولا طاعن في التنزيل، ولم يحرق إلاّ ما يجب إحراقه، ولهذا لم ينكر عليه أحدٌ ذلك، بل رضوه، وعدّوه من مناقبه، حتى قال عليّ: لو ولّيت ما ولّي عثمان لعملت بالمصاحف ما عمل.

فائدة: (في عدد مصاحف عثمان)

قال أبو عمرو الدانيّ في «المقنع»: أكثر العلماء على أن عثمان لما كتب المصاحف جعله على أربع نسخ، وبعث إلى كل ناحية واحدًا؛ الكوفة، والبصرة، والشام، وترك واحدًا عنده. وقد قيل: إنه جعله سبع نسخ، وزاد: إلى مكة، والى اليمن، والى البحرين. قال: والأول أصحّ وعليه الأئمة.

OOO

معرفة ما فيه من غير لغة العرب(*)

اعلم أن القرآن أنزله ﷲ بلغة العرب، فلا يجوز قراءته، أو تلاوته إلا بها، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا ﴾ (يوسف: ٢)، وقوله: ﴿ وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَا۬عۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ ﴾ (فصلت: ٤٤) يدل على أنه ليس فيه غير العربي، لأن ﷲ تعالى جعله معجزةً شاهدةً لنبيه عليه الصلاة والسلام، ودلالةً قاطعةً لصدقه، وليتحدى العرب العرباء به، ويحاضر البلغاء، والفصحاء، والشعراء بآياته، فلو اشتمل على غير لغة العرب لم تكن له فائدة؛ هذا مذهب الشافعيّ وهو قول جمهور العلماء، منهم أبو عبيدة، ومحمد بن جرير الطبري، والقاضي أبو بكر بن الطيّب في كتاب «التقريب»، وأبو الحسين بن فارس اللغوي وغيرهم.

وقال الشافعي في «الرسالة»[15] في باب البيان الخامس ما نصّه: «وقد تكلم في العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلّم فيه لكان الإمساك أولى به، وأقرب من السلامة له، فقال قائل منهم: إن في القرآن عربيًّا وأعجميًّا، والقرآن يدلّ على أنه ليس في كتاب ﷲ شيء إلا بلسان العرب، ووجد قائل هذا القول من قبل ذلك منه تقليدًا له، وترْكًا للمسألة له عن حجته، ومسالة غيره ممن خالفه، وبالتقليد أغفل من أغفل منهم، وﷲ يغفر لنا ولهم». هذا كلامه.

---

*- البرهان في علوم القرآن 287/1 - 290.

15- الرسالة ص 41، تحقيق الأستاذ أحمد محمد شاكر، طبعة مصطفى الحلبي، سنة 1940.

وقال أبو عبيدة فيما حكاه ابن فارس: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول[16]، ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول. قال: ومعناه أتى بأمر عظيم، وذلك أنّ القرآن لو كان فيه من غير لغة العرب شيء لتوهم متوهِّم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله، لأنه أتى بلغات لا يعرفونها، وفي ذلك ما فيه. وإن كان كذلك فلا وجه لقول من يُجيز القراءة في الصلاة بالفارسية، لأنها ترجمة غير معجزة، وإذا جاز ذلك لجازت الصلاة بكتب التفسير، وهذا لا يقول به أحد.

وممن نقل عنه جواز القراءة بالفارسية أبو حنيفة، لكن صح رجوعه عن ذلك. ومذهب ابن عباس، وعكرمة، وغيرهما أنه وقع في القرآن ما ليس من لغتهم.

فمن ذلك «الطور»: جبل بالسريانية، و«طفقا» أي قصدا بالرومية. و«القسط والقسطاس»: العدل بالرومية. «هُدْنا»: تبنا بالعبرانية. و«السجلّ»[17] بالفارسية. و«الرقيم» اللوح بالرومية. و«المُهْل»: عكر الزيت بلسان أهل المغرب. و«السندس»: الرقيق من الستر بالهندية. و«الإستبرق»: الغليظ بالفارسية بحذف القاف[18]. «السريّ»: النهر الصغير باليونانية. «طه»: أي طأ يا رجل بالعبرانية. «يُصْهَر»: أي ينضج بلسان أهل المغرب. «سينين»: الحسَن بالنبطية. «المشكاة» الكوّة بالحبشية وقيل الزجاجة تسرج. «الدرّيّ»: المضيء بالحبشية. «الأليم» المؤلم بالعبرانية. «إناه»: أي نضجه بلسان أهل المغرب. «الملّة الآخرة»: أي الأولى بالقبطية، والقبط يسمون الآخرة الأولى، والأولى الآخرة. «وراءهم ملكٌ»: أي أمامهم بالقبطية. «اليمّ»: البحر بالقبطية. «بطائنها»: ظواهرها بالقبطية. «الأبّ» الحشيش، بلغة أهل المغرب. «ناشئة» قال ابن عباس: نشأ بلغة الحبشة قام من الليل. «كِفْلَيْن»: قال أبو موسى الأشعريّ رضي الله عنه: «ضعفين» بلغة الحبشة. «القسورة» الأسد بلغة الحبشة.

واختار الزمخشري أن التوراة والإنجيل أعجميان، ورجح ذلك بقراءة «الأنجيل» بالفتح، ثم اختلفوا، فقال الطبري: هذه الأمثلة المنسوبة إلى سائر اللغات إنما اتفق فيها أن

---

[16]- نقله الجواليقي في المعرب 4 «عن أبي عبيد قال: سمعت أبا عبيدة يقول: من زعم أن في القرآن لسانًا سوى العربية فقد أعظم على الله القول».

[17]- من كتاب الإتقان 138/1؛ وفي المعرب 194: قوله تعالى: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾(الأنبياء: ١٠٤). قيل : السجل بلغة الحبشة الرجل، وقيل كاتب للنبي عليه السلام... قال أبو بكر: سجل : كتاب.

[18]- في المعرب 15: الإستبرق: غليظ الديباج، فارسي معرب. وأصله : استفره.

تتوارد اللغات، فتكلمت بها العرب، والفرس، والحبشة بلفظ واحد. وحكاه ابن فارس عن أبي عبيد.

وقال ابن عطية[19]: «بل كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلغتهم بعض مخالطة لسائر الألسن بتجارات، وبرحلتي قريش، وبسفر مسافرين، كسفر أبي عمرو إلى الشام، وسفر عمر بن الخطاب، وكسفر عمرو بن العاص، وعمارة بن الوليد إلى أرض الحبشة، وكسفر الأعشى إلى الحيرة، وصحبته لنصاراها مع كونه حجة في اللغة، فعلّقت العرب بهذا كله ألفاظًا أعجمية، غيّرت بعضها بالنقص من حروفها، وجرت في تخفيف ثقل العجمة، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها، حتى جرت مجرى العربي الفصيح، ووقع بها البيان. وعلى هذا الحدّ نزل بها القرآن، فإن جهلها عربي، فكجهله الصريح بما في لغة غيره، وكما لم يعرف ابن عباس معنى «فاطر»، إلى غير ذلك. قال: فحقيقة العبارة عن هذه الألفاظ أنها في الأصل أعجمية، لكن استعملتها العرب، وعرّبتها فهي عربية بهذا الوجه».

قال: «وما ذهب إليه الطبري من أن اللغتين اتفقت في لفظه فذلك بعيد، بل إحداهما أصل والأخرى فرع في الأكثر، لأنّا لا ندفع أيضًا جواز الاتفاقات إلا قليلاً شاذاً».

وقال القاضي أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك: إنما وجدت هذه في كلام العرب، لأنها أوسع اللغات وأكثرها ألفاظًا، ويجوز أن يكون العرب قد سبقها غيرهم إلى هذه الألفاظ، وقد ثبت أن النبي (صلّى الله عليه وسلّم) مبعوث إلى كافة الخلق، قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ ﴾ (إبراهيم: ٤).

وحكى ابن فارس عن أبي عبيد القاسم بن سلام أنه حكى الخلاف في ذلك، ونسب القول بوقوعه إلى الفقهاء، والمنع إلى أهل العربية. ثم قال أبو عبيد[20]: «والصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعًا، وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، إلا أنها سقطت إلى العرب، فعربتها بألسنتها، وحوّلتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربية، ثم نزل القرآن، وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال إنها عربية فهو صادق، ومن قال أعجمية فصادق». قال: «وإنما فسر هذا لئلا يُقدِم

---

[19]- من مقدمة كتابه في التفسير ص 277.
[20]- نقله ابن فارس في الصاحبي 29.

أحد على الفقهاء فينسبهم إلى الجهل، ويتوهّم عليهم أنهم أقدموا على كتاب ﷲ بغير ما أراده ﷲ عزّ وجلّ[21]، فهم كانوا أعلم بالتأويل وأشد تعظيمًا للقرآن».

قال ابن فارس[22]: «وليس كلّ من خالف قائلاً في مقالته ينسبه[23] إلى الجهل، فقد[24] اختلف الصدر الأول في تأويل «آي من»[25] القرآن»[26].

قال: «فالقول إذن ما قاله أبو عبيد، وإن كان قوم من الأوائل قد ذهبوا إلى غيره».

OOO

---

[21]- من كتاب الصاحبي.
[22]- المصدر السابق.
[23]- الصاحبي «فقد نسبه».
[24]- الصاحبي: «وذلك أن الصدر».
[25]- من كتاب الصاحبي.
[26]- تتمة الكلام: «فخالف بعضهم بعضًا، ثم خلف من بعدهم خلف، فأخذ بعضهم بقول، وأخذ بعض بقول، حسب اجتهادهم وما دلتهم الدلالة عليه».